معاقبة الأبرياء:
إنهاء الانتهاكات ضد الأطفال
في شمال وشرق الجمهورية العربية السورية

أطفال في مخيم الهول © أنتي كورونين - إيل

لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن
الجمهورية العربية السورية

19 مارس/آذار 2024

لا توجد حواشي في النسخة العربية

مقدمة

بعد مضي خمس سنوات على الهزيمة الإقليمية لتنظيم الدولة/داعش، الجماعة الإرهابية المصنفة من طرف منظمة الأمم المتحدة، يظل حوالي 30 ألف طفل سوري وأجنبي خاضعين للحرمان غير القانوني من الحرية، بسبب مزاعم بشأن انتسابهم أو انتساب أهاليهم إلى تنظيم الدولة.

إن هؤلاء الأطفال، الذين يتم الاحتفاظ بهم في مراكز احتجاز واعتقال مُغلقة تديريها قوات سوريا الديمقراطية (قسد) و"الإدارة الذاتية"، خاصة في محافظة الحسكة الواقعة شمال شرق سوريا، هم ضحايا النزاع لكنهم يظلون قابعين داخل ما يوصف باعتباره "أكبر موقع على المستوى العالمي لاعتقال الأطفال لاعتبارات متصلة بمكافحة الإرهاب." ولم يُتَّهم هؤلاء الأطفال بأية جرائم، لكن يتم الاحتفاظ بهم في ظروف لاإنسانية ومهينة، بشكل يعرضهم للصدمة وللتطرف، وللعنف المتفاقم إقليميا ولأشكال متعددة لانتهاكات أخرى يجري وصفها ضمن هذه الوثيقة.

وبعد مرور ست سنوات على أول نداء صادر عن اللجنة من أجل إنهاء الانتهاكات والجرائم ضد الأطفال الذين يُزعم انتمائهم إلى تنظيم الدولة، تم إحراز تقدم مُعين من أجل إطلاق سراح الأطفال الأجانب وإعادتهم في بعض الحالات، لكن العديد من البلدان، بما في ذلك الجمهورية العربية السورية، ما زالت **ترفض أو تتأخر في بذل المساعي للاعتراف بحقوق هؤلاء الأطفال وحمايتها**، من خلال إجراءات تشمل إعادتهم إلى أوطانهم. وعلاوة على ذلك، فإن الآلاف من الأطفال السوريين الذين تم الإفراج عنهم من مراكز الاحتجاز بمعية أمهاتهم بموجب ما سُمي بعمليات الوساطة العشائرية في شمال وشرق سوريا (انظر أدناه) يواجهون كذلك صعوبات من أجل التمتع بحقوقهم الأساسية. ولا تتاح لهم إلا خدمات محدودة لإعادة التأهيل والإدماج بعد السنوات التي قضوها في الاعتقال.

وتقوم اللجنة بالإبلاغ بشكل منتظم عن الانتهاكات والجرائم ضد الأطفال في كل أنحاء الجمهورية العربية السورية والآثار المروعة للنزاع المستمر على حياتهم. ويشمل ذلك التقارير المُعدَّة كل 6 أشهر بموجب الولاية وتقرير عام 2020 بعنوان "لقد محوا أحلام أطفالي: حقوق الأطفال في الجمهورية العربية السورية." وتركز الوثيقة الحالية على النتائج التي توصلت إليها اللجنة إلى غاية الآن، بشأن الأطفال في مخيمات الاحتجاز ومراكز الاعتقال في شمال وشرق سوريا. وفي هذه الحالة، فإن الجرائم ضد الأطفال المقترنة بالإفلات من العقاب، والجرائم المُرتكبة من طرف تنظيم الدولة وقوات قسد وأطراف أخرى، تُهدد بالتأثير بشكل طويل الأمد وكارثي على مستقبلهم. ويظل مصيرهم مرتبطا بالإجراءات العاجلة من طرف قوات قسد وحلفائها، والحكومة السورية، والعدد الكبير من البلدان التي يُحتجز مواطنوها في شمال وشرق سوريا.

خلفية

تسببت الانتهاكات التي ارتكبها تنظيم الدولة ضد الأطفال في تأثير كارثي. أثناء فترة "الخلافة" لتنظيم الدولة بدءا من يونيو/حزيران 2014، لم يتعرض الأطفال للقتل والتشويه فحسب أثناء الاشتباكات، بل أجبروا كذلك على المشاركة في هذه الاشتباكات وفي الجرائم والفظائع الجماعية. وتعرضت فتيات بالكاد يبلغ عمرهن 9 سنوات للرق الجنسي وباقي أشكال العنف الجنسي. وقام تنظيم الدولة بإنشاء "مخيمات أشبال الخلافة" حيث تعرض أطفال من خلفيات مختلفة، بما في ذلك أطفال يزيديون يبلغ عمرهم 7 سنوات بالكاد، للتدريب القسري بغرض القيام بأدوار قتالية ومهمات انتحارية.

وبحلول عام 2017، تمكنت قوات قسد، بدعم من التحالف الدولي ضد داعش الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة 87 عضوا ، من إعادة السيطرة على غالبية الأراضي التي قام تنظيم الدولة باحتلالها. وسيطرت على مدينة الرقة، التي كانت آنذاك "العاصمة" الفعلية لتنظيم الدولة. وإذ سيطرت قسد على المزيد من الأراضي، ألقي القبض في ساحة المعركة على الآلاف من الرجال والفتيان الذين يُزعم انتمائهم إلى تنظيم الدولة أو كونهم من المقاتلين، وتم فصلهم مباشرة عن النساء والأطفال، ونقلهم إلى مراكز الاعتقال. وشملت قوائم المعتقلين فتيانا بالكاد يبلغ عمرهم 12 سنة، وفتيانا يزيديين تعرضوا سابقا للترحيل القسري من العراق إلى الجمهورية العربية السورية مطلع عام 2014.

وفي نفس الوقت، فإن عشرات الآلاف من الأفراد يُزعم أنهم من أهالي مقاتلي تنظيم الدولة المعتقلين، وغالبيتهم من النساء والفتيان والفتيات، تعرضوا **للاحتجاز في مخيمات صحراوية مؤقتة**. وكان هؤلاء قد فروا في ظروف مروعة، حيث تعرض العديد منهم للهجمات ولعمليات الاختطاف من طرف تنظيم الدولة. وعادة ما نُقل الأطفال والنساء إلى أكثر من مخيم احتجاز مؤقت ومركز اعتقال، مع تعرض الأمهات للتحقيق. وكانت ظروف العيش بدائية، حيث يكاد ينعدم الوصول إلى المساعدة الطبية، في ظل الإبلاغ عن حالات لسوء التغذية في أوساط الأطفال.

وبحلول مطلع عام 2018، تم احتجاز ما يناهز 80 ألف شخص في مثل هذه المخيمات من أجل عملية **تدقيق** مطولة من طرف قوات قسد والأسايش (القوات الكردية للأمن الداخلي) والمخابرات العسكرية الكردية، بشأن الارتباط المحتمل بتنظيم الدولة، وكان من بينهم نساء وأطفال وأشخاص كبار السن وعجزة. وخضعت الأسر التي تتوفر على بطاقات هوية صادرة عن تنظيم الدولة إلى عملية تدقيق أطول. وبعد الانتهاء من التدقيق، وحدهم الأفراد أو الأسر المتوفرين على كفيل أو "ضامن" متواجد في المناطق الخاضعة لسيطرة الأكراد حصلوا على الموافقة من أجل المغادرة. وفُرضت نفس المتطلبات المتصلة بالأطراف الضامنة من أجل الانتقال لاحقا باتجاه جرابلس الخاضعة لسيطرة المعارضة، والواقعة شمال حلب.

وإذ تمكنت قوات قسد مطلع عام 2019 من السيطرة على آخر معاقل تنظيم الدولة المتبقية في شرق سوريا، تم نقل المزيد من النساء أو الأطفال الذين يُزعم ارتباطهم بتنظيم الدولة من خلال أسرهم باتجاه مخيمات الهول وروج وعين عيسى شرق سوريا (انظر الخريطة أدناه). وبانتهاء الهجمة على باغوز في مارس/آذار 2019، تم نقل حوالي 73 ألف شخص، 65 بالمئة منهم من الأطفال، باتجاه مخيم الهول. وبحلول منتصف 2019، تعرض المئات من الفتيان الذين يُزعم كونهم من مقاتلي تنظيم الدولة إلى الاحتجاز في مراكز الاعتقال التابعة لقوات قسد.

الانتهاكات المؤكدة ضد الأطفال في مرافق الاعتقال في شمال وشرق الجمهورية العربية السورية

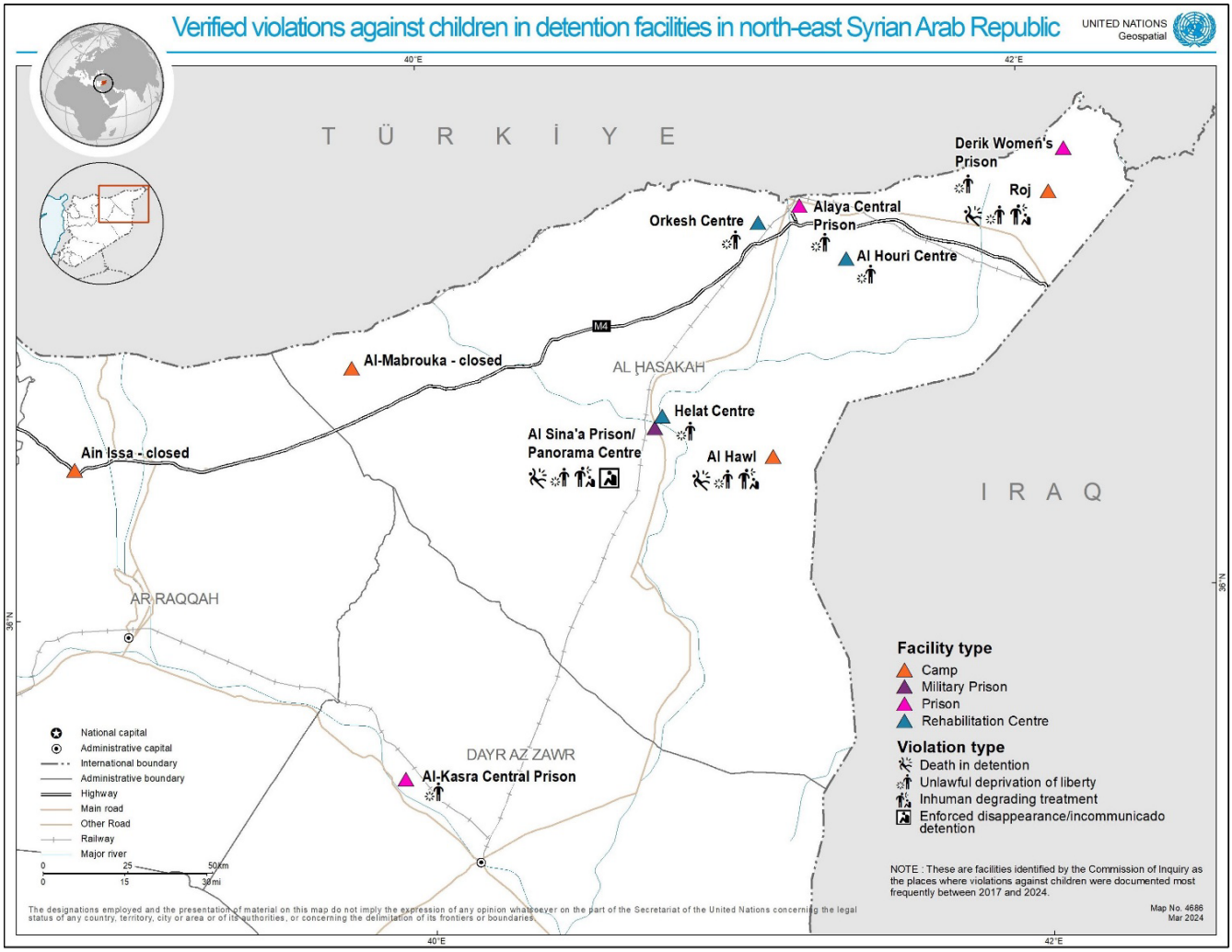

الحرمان غير القانوني من الحرية بالنسبة لفتيان وفتيات يُحتمل أن تكون لديهم علاقات أسرية مع تنظيم الدولة، يقبعون في مخيمات الاحتجاز

تعرضت مخيمات أصغر للإغلاق، بيد أن مخيمي الهول وروج يظهران بشكل متزايد كمخيمين دائمين. وفي وقت كتابة هذه الوثيقة، يظل 47 ألف امرأة وطفل محتجزين في الهول وروج، مع احتجاز البعض منهم منذ 2019 على الأقل. ويثير وضع **29 ألف طفل مُحتجزين هناك إلى غاية اليوم** القلق الشديد، حيث أن 73 بالمئة منهم دون 12 سنة و 20 بالمئة منهم دون 5 سنوات. ويُعتبر ثلثا هؤلاء الأطفال من الأجانب، المنحدرين بشكل خاص من العراق وكذلك من أكثر من 60 بلدا آخر، ويمكن إعادة العديد منهم.

وكانت ظروف العيش في المخيم مزرية، أو مؤدية إلى الموت أحيانا. وبحلول 30 سبتمبر/أيلول 2019، أُبلغ عن 390 وفاة على الأقل كان يمكن تجنبها في مخيم الهول، مسَّت بالأساس فتيانا وفتيات يكاد عمرهم يبلغ 5 سنوات، وذلك بسبب الالتهاب الرئوي أو التجفاف أو سوء التغذية في أغلب الحالات. وخلال أغسطس/آب 2020 وحده، تم الإبلاغ عن وفاة 8 أطفال على الأقل في مخيم الهول، وشملت أسباب الوفاة التعقيدات الصحية الناجمة عن سوء التغذية وقصور القلب والنزيف الداخلي. وسقط أطفال في حفر الصرف الصحي في العراء، واحترقوا عندما شبت النيران في خيامهم بسبب أجهزة

التدفئة التي تعمل بالغاز والتي تُستخدم في فصل الشتاء. وواجه الآباء أو مقدمو الرعاية صعوبات مستمرة من أجل الحصول على أدوية لفائدتهم والوصول إلى الرعاية الصحية اللازمة، في ظل انتشار الربو المزمن وسوء التغذية والحروق والأمراض العقلية. وبينما قدَّمت العديد من المنظمات الإنسانية خدمات طبية وتعليمية وذات طبيعة أخرى داخل المخيم، فإن تلك الخدمات كانت غير كافية وتعرضت للعرقلة بسبب دواعي القلق المتصلة بانعدام الأمن والوصول والتمويل.

وعانى الأطفال داخل المخيم كذلك من **الصدمة الشديدة الناجمة عن العنف**، سواء قبل أو بعد الاحتجاز، وداخل أو خارج هذه المخيمات. وانبثق هذا العنف عن الاشتباكات، كتلك التي صاحبت عملية نبع السلام في أكتوبر/تشرين الأول 2019 (عندما تعرض مخيم عين عيسى للهجوم) أو التي حدثت أثناء ضربات جوية متفرقة من طرف تركيا في محيط مخيمي الهول وروج، والتي نشرت الرعب في صفوف السكان. وشمل العنف كذلك حالات العنف داخل هذين المخيمين. وخلال عام 2021، ذكرت مصادر أن 60 شخصا من قاطني المخيم تعرضوا للقتل، من بينهم فتيان اثنان. وتسببت اشتباكات دامية في فبراير/شباط ومارس/آذار 2022 في وفاة وإصابة مدنيين، من بينهم أطفال. وعلى إثر ذلك، قامت الأسايش في السنوات الأخيرة، بدعم من قوات قسد والتحالف الدولي وفق بعض المصادر، بشن حملات أمنية للقضاء على تأثير تنظيم الدولة. وأدى ذلك إلى انخفاض مُرحب به من حيث الاغتيالات، لكنه لم يعالج أشكال العنف المتعددة الأخرى التي يعاني منها الأطفال.

وبشكل مقلق، فإن عددا كبيرا من **أفراد المجتمع اليزيدي، نساء وفتيات وفتيان، الذين وقعوا ضحايا لحملة الإبادة التي شنها تنظيم الدولة ضد اليزيدين** وظهروا مجددا في الباغوز، تعرضوا بدورهم للاحتجاز في المخيمات من طرف قوات قسد، إلى جانب جلاديهم. وتشمل هذه المجموعة أطفالا من شباب اليزيدين الذين ولدوا لآباء من المقاتلين الأجانب، بما في ذلك نتيجة اغتصاب أمهاتهم اليزيديات، اللواتي كن طفلات بدورهن وقت الوقائع. وقامت العديد من الأمهات بإخفاء هويتهن العرقية والدينية خوفا من فصلهن عن أبنائهن من طرف المجتمع اليزيدي الراغب في عودة الأمهات حصرا إلى موطنهن.

يفتقر العديد من الأطفال المحتجزين إلى الوثائق المدنية، بما في ذلك وثائق سجل الولادة، إما بسبب فقدان الآباء أو فقدان الوثائق أو عجز الآباء عن تسجيلهم. وفي مخيم الهول وحده، تم التعرف بحلول منتصف 2019 على ما يقارب 520 طفلا غير مصحوب أو مفصول عن ذويه. وبحلول مطلع 2024، كان حوالي 100 طفل أجنبي غير مصحوب مازال مقيما في مراكز الرعاية المؤقتة.

الاستنتاجات القانونية

من خلال العديد من التقارير الصادرة منذ مطلع 2018، استنتجت اللجنة أن الاحتجاز المطول لعشرات الآلاف من الأفراد السوريين والعراقيين والأجانب بناء على مزاعم انتمائهم إلى تنظيم الدولة بشكل مباشر أو عبر روابط عائلية في مخيمات واقعة في شمال وشرق سوريا يُمثل أمرا غير مبرر ويرقى إلى الحرمان غير القانوني من الحرية. إن النساء والأطفال المحتجزين في المخيمات لم يخضعوا بشكل فردي لعملية إعادة النظر بشكل دوري في مدى قانونية احتجازهم، وهو الإجراء المطلوب بموجب القانون الإنساني الدولي.

إن الاحتفاظ طيلة سنوات بما يقارب 29 ألف طفل، 73 بالمئة منهم دون 12 سنة، في مخيمي الهول وروج دون مراجعةٍ للأوضاع بشكل فردي أو دوري، يُعتبر مخالفا لحظر الحرمان غير القانوني من الحرية المكفولة لهؤلاء **الأطفال، حيث ينبغي أن يكون الاعتقال بمثابة الإجراء الذي يُلجأ إليه في المطاف الأخير**، لكن ذلك يتعارض في نفس الوقت مع الضمانات الأساسية المكفولة للأطفال بموجب القانون الدولي.

إن الفشل في تقديم الحد الأدنى من الرعاية الصحية أو الماء أو الغذاء لفائدة النساء والأطفال المحتجزين يمثل انتهاكا لحظر **المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة**، وقد يرقى ذلك إلى جريمة الحرب. وكذلك، ثمة أسس للاعتقاد بأن شكل وشدَّة ومُدة وحدَّة المعاناة الجسدية والعقلية التي يواجهها المحتجزون منذ يناير/كانون الثاني 2019 قد ترقى إلى جريمة الحرب

المتمثلة في **الاعتداء على الكرامة الشخصية**، وبشكل خاص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة، بالنسبة لكل فرد محتجز، بالغا كان أم طفلا.

وتَعتبر اللجنة أن الدول الأعضاء المشاركة في دعم قوات قسد تتحمل مسؤولية خاصة من أجل مساعدتها على إنهاء هذه الانتهاكات.

حرمان الفتيان من الحرية بشكل غير قانوني داخل مرافق الاعتقال، بسبب ارتباطهم المزعوم بتنظيم الدولة

إن ما يناهز ألفا من الأطفال السوريين ومن جنسيات متعددة، غالبيتهم من الفتيان، محتجزون في السجون العسكرية، و"مراكز إعادة التأهيل" وباقي مراكز الاعتقال التي تديرها قوات قسد والإدارة الذاتية. وعلاوة على ذلك، ذكرت التقديرات أن ما يفوق ألفا من هؤلاء المعتقلين الذين ألقي عليهم القبض وهم أطفال في ساحة المعركة قبل مارس/آذار 2019، وتم احتجازهم إلى جانب مقاتلين من الذكور البالغين، قد أصبح عمرهم 18 سنة منذ ذلك الحين.

وتم احتجاز هؤلاء الأطفال في **عشرة مراكز اعتقال على الأقل** (انظر الخريطة أعلاه)، تشمل سجونا عسكرية تديرها قوات قسد. ويتعلق الأمر بسجن الصناعة العسكري في مدينة الحسكة (ومركز البانوراما الجديد التابع له) الذي يشهد احتجاز القسط الأكبر من الأطفال، وكذا سجن علايا في القامشلي. وتشمل السجون الأخرى التي بلغت إلى علم اللجنة سجن ديريك (المالكية) للنساء، وسجن الكسرة المركزي، ومركز هلات (مدينة الحسكة)، بالإضافة إلى "مراكز التأهيل" هوري وأوركش في القامشلي ومدينة الحسكة.

وهناك إقرار واسع بأن ظروف الاعتقال ضمن السجنَين العسكريين لقوات قسد ظلت مزرية لسنوات. وخلال السنوات الأولى، تم أحيانا احتجاز الفتيان في نفس الزنزانة مع الذكور البالغين. وتعرض الأفراد المعتقلين في سجن الصناعة غالبا **للسجن الانفرادي**، مع منح إمكانيات محدودة للتواصل مع العالم الخارجي، عدا من خلال الرسائل التي تيسرها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مع وجود العديد من المعتقلين الذين يجهلون مصير أقاربهم بعد معركة الباغوز، ولا يتمتعون بالضمانات القضائية. وأبلغ عدد محدود من الشهود عن رعاية صحية غير كافية. وشوهد فتيان، من بينهم فتى مبتور الساقين، في سجن الصناعة وهم يعانون من الهزال وفقر الدم، المصحوبَين بهزال العضلات وآثار الصدمة الواضحة. ويعاني معتقلون آخرون في السجن من الأمراض العقلية وسوء التغذية. ورغم التحسينات التي شهدتها المرافق الأساسية للسجن عام 2022، فإنه تم الإبلاغ عن أعداد كبيرة من الموتى في أوساط الشباب وحراس السجن بسبب داء السل في سجن الصناعة عام 2023.

وتواجه السجون كذلك خطر الاستهداف من طرف تنظيم الدولة، كما أثبت ذلك الهجوم المعقد والمتعدد الجوانب الذي استهدف سجن الصناعة بتاريخ 10 يناير/كانون الثاني 2022. إن ما يناهز 4000 ذكر، من بينهم 700 شخص تعرضوا للاعتقال وهم أطفال، يُعتقد أنهم كانوا محتجزين في ذلك السجن أثناء شن الهجمة، تعرضوا للقتل، ويشمل ذلك المئات من المنتسبين إلى تنظيم الدولة، بالإضافة إلى ما يفوق 100 فرد من بين موظفي السجن. وأكدت كل من قوات قسد والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية أن أطفالا قتلوا داخل جناح القاصرين، وزُعم استخدامهم كدروع بشرية من طرف تنظيم الدولة. ولم تُنشر نتائج أي تحقيق بشكل علني إلى غاية الآن.

وعلى إثر الهجمة، توقفت عملية تيسير الرسائل من جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مما أحدث قلقا بالغا لدى الأقارب الذين تعذر عليهم الحصول على معلومات بشأن أحبائهم المعتقلين. وإلى غاية الآن، يظل الوصول الإنساني لما يقارب 1000 طفل محتجز في السجون وفي مرافق الاعتقال مُقيدا من طرف قسد، وينبغي إعادة تفعيله بشكل كامل.

وتُعتبر ظروف الاعتقال أفضل في **"مراكز التأهيل"** التي تديرها الإدارة الذاتية، مثل مركز هوري، حيث وثقت اللجنة حالات لاعتقال فتيان سوريين وأجانب منذ عام 2019 على الأقل. ووفق الإدارة الذاتية، تواجد 110 أطفال ما بين 12 و18 سنة في هوري خلال منتصف 2020، بناء على ارتباطهم بتنظيم الدولة. ويُزعم أن المركز ظل مكتظا منذ ذلك الحين. وخلال

السنوات اللاحقة، أبلغت المصادر أن الإدارة الذاتية تهدف إلى بناء 15 إلى 16 "مركز تأهيل" جديد لفائدة الفتيان العراقيين وغير السوريين، في انتظار ترحيلهم. وافتُتح مركز أوركش في مدينة الحسكة عام 2022، في ظل وجود تقارير تفيد بخطط لنقل حوالي 200 فتى مراهق من سجن الصناعة.

ومنذ عام 2019، تم إيداع فتيان سوريين من مخيم الهول داخل مركز هوري، وذُكر أن الأمر تم على أساس قرارات لهيئات قضائية مؤقتة تابعة لقوات قسد، أبرزها **محكمة الدفاع عن الشعب**. وذكر أفراد تمت مقابلتهم أن ممثلين قانونيين لم يُسمح لهم بالوصول إلى الأطفال أثناء جلسات شهدت انتزاع اعترافات، ولم يتم تعيين المحاميين إلا بعد صدور الاتهامات من طرف المدعي العام.

ومنذ عام 2019، قامت اللجنة بتوثيق حالات عديدة لفتيان **يبلغ عمرهم 10 سنوات فما فوق، جرى نقلهم** من مخيمات الاحتجاز الهول وروج باتجاه السجون العسكرية ومركزَي هوري وأوركش "لإعادة التأهيل" أو إلى أماكن أخرى غير معروفة. وخلال عام 2023، وزعت الإدارة الذاتية مشروع سياسة تشير إلى أن الأفراد الشباب بحاجة إلى الفصل والإبعاد عن "أمهاتهم المنتسبات إلى تنظيم الدولة" والمتواجدات داخل المخيم، بعد تحديد شواغل أمنية متصلة بسلامة الأفراد الشباب أنفسهم أو بسلامة الغير. وذكرت عائلات الفتيان الذين تم نقلهم بهذه الطريقة أنه لم تقدم لهم الأسباب الواضحة لعملية الإبعاد ولا الفرص الكافية للتواصل بانتظام أو تنظيم زيارات بعد عملية الفصل. وذكر الفتيان الأجانب في هذه المراكز أنهم يشعرون بالتخلي عنهم وأنهم يشتاقون إلى التواصل العائلي.

إن العدد الإجمالي للأطفال الذين جرى نقلهم باتجاه السجون المخصصة للبالغين أو مراكز الاعتقال يظل مجهولا. والمثير للقلق هو أن المئات من الفتيان الآخرين الذين اقتربوا من سن البلوغ يواجهون إمكانية التعرض لعملية نقل مماثلة، **دون أية عملية ملائمة لإعادة النظر في اعتقالهم**. وبينما تعرض بعض الفتيان السوريين الذين يُزعم انتسابهم إلى تنظيم الدولة إلى المحاكمة من طرف محاكم الدفاع عن الشعب التابعة للإدارة الذاتية، لم تُنظم أية محاكمات للفتيان الأجانب المحتجزين في شمال وشرق سوريا. ومنذ عام 2017، أعلنت الإدارة الذاتية أنها تفضل قيام بلدان المنشأ بإعادة مواطنيها وإخضاعهم للمحاكمة، أو إنشاء محكمة دولية مختصة لهذا الغرض. وفي وقت كتابة هذه الوثيقة، ليس هناك ما يفيد بأن خططا لإقامة إجراءات التقاضي بدعم دولي تشهد أي تقدم، وفي نفس الحين، يظل هؤلاء الفتيان مُحتجزين لكن في مرافق الاعتقال عوض المخيمات.

وكذلك، لم يتم إعادة العديد من الفتيان الأجانب المعتقلين. وقامت السلطات الأمنية العراقية بنقل 202 فتى عراقي يُزعم ارتباطهم بتنظيم الدولة من سجن الصناعة إلى العراق عام 2022، بيد أن اللجنة ليست على علم بشأن أية حالات مماثلة لإرجاع الفتيان (انظر أدناه).

استنتاجات قانونية

قامت قوات قسد بحرمان المئات من الفتيان المتهمين بالانتساب سابقا إلى تنظيم الدولة أو الارتباط به من حريتهم بشكل غير قانوني، مع احتجازهم دون إعادة النظر في أوضاعهم على نحو ملائم ودون ضمانات قضائية، **وفي الحبس الانفرادي** في غالب الأحيان.

ومن خلال احتجاز الفتيان الذين يُزعم انتسابهم إلى تنظيم الدولة دون أي وصول إلى الرعاية الصحية وفق ما ذُكر أعلاه، تقوم قوات قسد **بانتهاك واجباتها المتمثلة في المعاملة الإنسانية** لكل الأفراد الذين لا يشاركون في الاشتباكات أو توقفوا عن المشاركة فيها.

وعلاوة على ذلك، إن احتجاز المئات من الأطفال في سجن الصناعة، الذي تعرض ومن المُحتمل أن يتعرض لهجمات، قد يرقى إلى **الفشل في اتخاذ كل التدابير الممكنة من أجل ضمان حماية الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح ورعايتهم**.

إن القرارات بشأن نقل الفتيان من الاحتجاز في مخيم الهول إلى الاعتقال العسكري أو أية مرافق أخرى بناء فقط على عوامل الجنس والعمر، دون مراعاة وضعهم كأطفال، هي قرارات تُعتبر بحكم طبيعتها مخالفة للقانون الإنساني الدولي وترقى إلى

التمييز على أساس الجنس. وعلاوة على ذلك، إن فصل بعض الفتيان عن أسرهم في مخيمَي الهول وروج دون منحهم فرصة الاتصال العائلي أو تنظيم الزيارات بشكل منتظم يُعدُّ أمرا مثيرا لدواعي القلق بشأن **انتهاك** محتمل لأحكام القانون الإنساني الدولي المتصلة **باحترام الحياة الأسرية**.

إن الدول الأعضاء المشاركة في دعم قوات قسد تتحمل مسؤولية خاصة تتمثل في مساعدتها على إنهاء تلك الانتهاكات. ومن الهام ضمان الوصول الإنساني **دون عراقيل** لفائدة الفتيان المحتجزين في سجن الصناعة أو باقي مرافق الاعتقال. ويتعين كذلك على قوات قسد اتخاذ المزيد من الخطوات من أجل **تجنب وفاة** الأفراد المحرومين من الحرية، **ومنع سوء معاملتهم، والتحقيق بشأنهما معا**.

إعادة الأطفال الأجانب

دعت اللجنة باستمرار إلى إعادة الأطفال المحتجزين في شمال وشرق سوريا منذ مطلع عام 2020. وخلال الفترة ما بين 2018 و2021، قام عدد محدود من الدول بإعادة المواطنين من المخيمات، لكن الوثيرة ارتفعت بعد جائحة كوفيد-19. وبحلول نهاية 2023، قام **38 بلدا على الأقل** بإعادة البعض من مواطنيه على الأقل (انظر الجدول 1 أدناه). وإجمالا، عاد حوالي 6000 طفل أجنبي، من بينهم 4000 طفل عراقي، إلى بلدانهم مغادرين مخيمات الاحتجاز.

ورغم ذلك، فإن العديد من البلدان التي بإمكانها المساعدة من أجل إبعاد أبناءها عن الأذى مازالت ترفض أو تتأخر في بذل المساعي لحماية ما لأطفالها من حقوق. وهناك **35 بلدا لم يقم بعد** بإجراء أية عملية علنية لإرجاع مواطنيه.

وتختلف **العراقيل المُعلن عن تسببها في منع عملية الإعادة**. لا تتوفر كل البلدان الأصلية على القدرة على إرجاع مواطنيها وإعادة إدماجهم، حتى في حال الرغبة من حيث المبدأ في القيام بذلك. ولكن، أعلنت بلدان أخرى أنها ترفض إعادة الأطفال دون الأمهات، بينما لا تلقى غالبية الأمهات الترحيب في أوطانها لأنها توجهت – عادة في انتهاك للقوانين الوطنية – إلى سوريا طوعا للانضمام إلى تنظيم الدولة المسؤول عن التقتيل والإبادة. ويذكر البعض بالحاح أنه يجب إخضاع الأمهات للمساءلة بشأن تلك الأعمال والجرائم المزعومة، وأن سوريا تظل أفضل مكان لضمان المساءلة، بالنظر إلى إمكانية تواجد الشهود والأدلة. ويشير آخرون إلى الأمهات، وربما إلى أطفالهن، باعتبارهم خطرا أمنيا يأتي بالعنف وبالفكر المتطرف. ويشار كذلك إلى تحديات سياسية وعملية إضافية كغياب العلاقات الدبلوماسية مع النظام السوري؛ أو التردد في التواصل بشكل علني مع الإدارة الذاتية؛ أو زيادة المخاطر الأمنية؛ أو الصعوبات العملية المتصلة بإغلاق المطارات. وتبدو كل تلك الدوافع غير كافية لتبرير الإبقاء على الوضع الراهن بالنسبة للآلاف من الأطفال الأبرياء، وذلك بعد مضي 5 سنوات.

الجدول 1

إعادة النساء والأطفال الأجانب من المخيمات التي تديرها قوات قسد في شمال وشرق سوريا (إلى غاية 31 ديسمبر/كانون الأول 2023)

الدول والأقاليم	عدد الأطفال	عدد النساء	عدد المجهولين / الرجال	الإجمالي
أفغانستان	-	1	-	-
ألبانيا	28	9	-	37
أستراليا	21	4	-	25
النمسا	4	-	-	4
باربادوس	2	1	-	3
بلجيكا	33	12	-	45
البوسنة والهرسك	12	6	8	26
كندا	17	9	-	26
الدانمارك	18	4	-	22
فلندا	14	4	-	18
فرنسا	169	57	-	226
ألمانيا	80	27	1	108
إيطاليا	5	1	1	7
العراق	~4000	-	~3575	7575
كازخستان	417	158	37	612
المملكة العربية السعودية	2	0	18	20
كوسوفو	78	33	12	123
قرغيزستان	232	100		332
ماليزيا	7	2	16	25
المالديف	4	1	-	5
مولدوفا	4	1	-	5
المغرب	-	-	8	8
هولندا	44	18	-	62
نيوزيلندا	1	-	-	1
نيجيريا	3	-	-	3
مقدونيا الشمالية	14	5	11	30
النرويج	11	3	-	14
دولة فلسطين	2	-	-	2
الاتحاد الروسي	409	13	-	422
سلوفاكيا	2	1		3
اسبانيا	13	2	-	15
السودان	8	2	-	10

السويد	41	18	-	59
سويسرا	2	-	-	2
طاجكستان	177	73	-	250
أكرانيا	31	8	-	31
المملكة المتحدة	14	2	-	16
الولايات المتحدة الأمريكية	18	5	7	30
أوزبكستان	248	98	1	347
الإجمالي	6 185	678	3 694	10 550

البلدان التي توصلت اللجنة بمعلومات بشأن احتجاز رعاياها والتي لم ترِد أي معلومات بشأنها فيما يخص عمليات الإعادة:

الجزائر، أذربيجان، البحرين، بنغلاديش، الصين، جزر القمر، التشيك، مصر، استونيا، جورجيا، الهند، اندونيسيا، إيران (الجمهورية الإسلامية)، جامايكا، الأردن، كينيا، لينان، ليبيا، مالي، باكستان، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، السنغال، صربيا، السيشل، الصومال، تنزانيا، ترينداد وتوباغو، تونس، تركيا، فيتنام، اليمن.

واقترحت بعض البلدان إرجاع الأطفال **دون الأمهات**، وهو ما قد يتعارض مع مبدأ المصالح الفضلى للطفل، في حين اقترحت بلدان أخرى إرجاع الأطفال مع الأمهات لكن ذلك لم يحدث بسبب رفض الأمهات مغادرة المخيمات وفق المزاعم، مما يثير مجددا القلق بشأن المصالح الفضلى للطفل، ولو أنها ذات طبيعة مختلفة. وينبغي تقييم المصالح الفضلى لكل طفل على حدة.

ومنذ عام 2019، قامت اللجنة بإجراء مقابلات مع العشرات من **أهالي الفتيات والفتيان الأجانب** المعتقلين في شمال وشرق سوريا، والمنحدرين من كل أنحاء العالم. وبعد سنوات من الفراق، عبَّر العديد من هؤلاء الأجداد، والعمات والخالات، والأعمام والأخوال، عن رغبتهم الجامحة في إعادة أطفال أقاربهم إلى أوطانهم، ولو تعلق الأمر بأطفال لم يلتقوا بهم بعد كونهم ولدوا في سوريا. ويود آخرون فقط معرفة مصيرهم. وفي حالات عديدة، عبَّر الأفراد الذين أجريت معهم مقابلات عن إحساسهم العميق بالإحباط والعجز بالنظر إلى فشل حكوماتهم في عمليات الإعادة.

وفي بعض الحالات، تتخوف النساء والأطفال من الاضطهاد لدى العودة، وهناك ما يبرر هذا الخوف. ويجعل ذلك عملية الإعادة متعارضة مع مبدأ **عدم الإعادة القسرية**. وفي مثل تلك الحالات، ستكون هناك حاجة إلى الدعم المستمر، وليس بالضرورة إلى الاحتجاز المستمر (انظر أدناه).

ولكن في العديد من الحالات، تكون إمكانية إعادة الأطفال الأجانب **ممكنة بشكل كبير**، وفق ما أثبته 38 بلدا تمكن من إعادة الأطفال والأمهات ومقدمي الرعاية.

وعلاوة على ذلك، يمكن لعمليات الإعادة أن **تُسهل المحاسبة بشأن الجرائم الدولية** المرتكبة من طرف تنظيم الدولة، من خلال محاكمات عادلة تُنظم داخل ومن طرف الولايات القضائية. وقامت العديد من الولايات القضائية الأوروبية ببدء أو استكمال إجراءات التقاضي من أجل إدانة أكثر من 30 عضوا سابقا في تنظيم الدولة، رجالا ونساء، بشأن جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد الأطفال على وجه الخصوص، والتي تشمل اختطاف الأطفال والتجنيد الإجباري والرق واغتصاب الأطفال.

الإفراج عن الأطفال السوريين وإعادة إدماجهم

تشير التقديرات إلى أن 10500 **مواطنا سوريا**، غالبيتهم من الأطفال والنساء، قد زُعم الإفراج عنهم من مخيم الهول بحلول نهاية عام 2023. وكان الراغبون في الخروج من خلال الإجراءات الرسمية بحاجة إلى الخضوع إلى عملية مطولة

وغامضة، تشمل تقديم اسم رجل ضامن إلى إدارة المخيم، يكون عادة مرتبطا بالعشائر. وأقصي من هذه العملية السوريون المنحدرون من مناطق غير خاضعة لسيطرة قوات قسد، وذلك لغياب اتفاق مع الحكومة السورية وباقي سلطات الأمر الواقع.

وبعد سنوات من الاحتجاز، **واجه الأطفال سلسلة من الصعوبات بعد العودة** مع أمهاتهم إلى مجتمعاتهم في محافظات الرقة ودير الزور وحلب، وهي المناطق التي شهدت تفشيا لعمليات تدمير المرافق الأساسية المدنية أثناء حملة دحر تنظيم الدولة والصراع الحالي. وشملت هذه الصعوبات الوصم بالعار، وغياب سجلات الولادة، ومشاكل الصحة الجسدية والعقلية التي لم يتم معالجتها، والوصول غير الكافي إلى مصادر العيش والسكن. وتعرض الأطفال في كثير من الأحيان إلى الإقصاء من النظام التعليمي بسبب الوصم أو غياب الوثائق المدنية. وأدت هذه الصعوبات ببعض الأسر إلى العودة بشكل طوعي إلى مخيمات أخرى، مما يعرضهم مجددا إلى مخاطر التطرف.

إن الحصول على **الوثائق المدنية**، اللازمة في كثير من الأحيان من أجل الحصول على باقي المساعدات والخدمات الإنسانية، يمثل صعوبة بالغة بالنسبة إلى الأطفال من آباء أجانب، حيث تُعتبر عملية تسجيلهم معقدة ومقترنة بالوصم. وتكون عملية تسجيل الولادة دون إثبات النسب إلى الأب ممكنة بالنسبة للأطفال السوريين، لكنها ترتبط عادة بالعار والوصم على صعيد المجتمع، وقد يفرض ذلك المجازفة والسفر عبر خطوط التماس، مما يدفع الأمهات في غالبية الأحيان إلى العزوف عن هذه العملية وترك الأطفال يواجهون المخاطر المتصلة بانعدام الجنسية.

إن أطر عمل وسياسات الأمم المتحدة من أجل مساعدة البلدان في مجال إدارة الصعوبات التي تواجهها في مجال **إعادة تأهيل وإدماج المواطنين العائدين** لم يتم تنفيذها في سوريا. وعلى الرغم من الاهتمام المتنامي بهذه المسألة خلال الإثني عشر شهرا الماضية، لا نشهد إلا عددا محدودا من برامج إعادة التأهيل والإدماج المراعية للجنس وللعمر والتي تشمل مبادرات دعم المجتمعات المحلية المضيفة، بما في ذلك في شمال وشرق سوريا.

توصيات / وسبل المضي قدما

منذ خمس سنوات الآن، يقضي حوالي 30 ألف طفل الجزء الأكبر من طفولتهم في مخيمات الاحتجاز، و"مراكز إعادة التأهيل"، والسجون في شمال وشرق سوريا. ويُعتبر هؤلاء الأطفال أولا وقبل كل شيء ضحايا الصراع المسلح، وكان يبلغ عمرهم 12 سنة أو أقل عند سقوط الباغوز في مارس/آذار 2019. ومن بين البالغين المحتجزين والمعتقلين في شمال وشرق سوريا، هناك جناة مزعومين مسؤولين عن جرائم فضيعة ارتكبها تنظيم الدولة. ولكن من الواضح أن **كل طفل محتجز هناك اليوم هو طفل بريء**. ولا يمكن تبرير حرمان أطفال من حريتهم على مثل هذا النطاق الواسع.

إن الإفراج عن الأطفال وإعادتهم وإعادة إدماجهم ضمن مجتمعاتهم الأصلية، برفقة أمهاتهم، أمر قد طال انتظاره. ولا ينبغي أبدا أن يتعرض الأطفال إلى الاعتقال أو الملاحقة بسبب انتسابهم أو انتساب آبائهم المزعوم إلى جماعات مسلحة. وعوض ذلك، ينبغي الاسترشاد بنهج يراعي أوضاع الأطفال في إطار المشاركة الحالية والمستقبلية مع الناجين وضحايا الجرائم والانتهاكات الجسيمة، بناء على المصالح الفضلى للطفل والحاجة إلى احترام حقوقه. ولا تمثل النساء داخل المخيمات مجموعة متجانسة (بل تشمل ضحايا وناجيات من جملة انتهاكات كالاتجار وجرائم تنظيم الدولة، وشاهدات وجانيات مزعومات مسؤولات عن مثل تلك الجرائم)، ولا يمكن لثلاثين ألف طفل بريء تقريبا أن يظلوا حبيسي هذا الفشل في ضمان إجراءات فعالة متصلة بالقضاء أو بإعادة النظر في الاحتجاز للتأكد من وجود أسباب أمنية قهرية للاستمرار في احتجاز أمهاتهم، وذلك بعد مضي 5 سنوات.

وقد تكون قوات قسد غير مؤهلة وغير جاهزة لمعالجة العبء الكبير من حيث عدد القضايا، بيد أن الدول الأعضاء التي يتواجد مواطنوها في شمال وشرق سوريا وأعضاء التحالف تتوفر على القدرة على تقديم المساعدة، ويقع ذلك ضمن نطاق مسؤوليتها بموجب أحكام المادة الأولى المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام 1949، بينما يمكن للأمم المتحدة ولباقي الهيئات الدولية ذات الخبرة في هذا المجال إسداء المشورة. وينبغي القيام بذلك دون أي تأخير إضافي: وإذا تعذر ذلك، فإن **الحل بالنسبة لحرمان 30 ألف طفل تقريبا من الحرية بشكل غير قانوني يتمثل في الإفراج عنهم**.

ومن أجل المضي قدما، توصي اللجنة:

التوصيات الموجهة إلى قوات قسد والإدارة الذاتية:

- **اقتراح وتسهيل الإفراج أو الإعادة بشكل فوري وطوعي بالنسبة لكل الأطفال** المحتجزين أو المعتقلين حاليا في شمال وشرق سوريا، برفقة أمهاتهم عند الإمكان.
- **وريثما تتم عملية الإفراج أو الإعادة بشكل طوعي**:
  - القيام بشكل فوري بضمان **وصول** المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان المحايدة بشكل غير مُقيد ومنتظم إلى كل مخيم احتجاز أو مركز اعتقال في شمال وشرق سوريا يشهد احتجاز أطفال. التأكد من أن الجهات الفاعلة المعنية بحماية الأطفال بوسعها إجراء تقييم سري لاحتياجات كل طفل معتقل، مع القيام بإتاحة الرعاية الطبية الملائمة إلى كل الأطفال المعتقلين، وإيلاء هذه المسألة الأولوية.
  - الإفصاح عن كل أماكن اعتقال الأطفال؛ إعداد قوائم **لتسجيل وتحديد هوية كل الأطفال** المحتجزين، مع مراعاة مسألة عدم توفر كل الأطفال على وثائق الهوية. التوقف عن كل أشكال الحبس الانفرادي وتيسير تواصل الأطفال مع أسرتهم المقربة أو الموسعة. التعاون مع المؤسسة الجديدة المعنية بالأشخاص المفقودين وعملها المتصل بمساعدة أهالي الأطفال الذين يُعتبرون في عداد المختفين و/أو المفقودين في شمال وشرق سوريا.
  - فصل كل الأطفال عن المعتقلين البالغين، باستثناء الحالات التي تشهد إيواء العائلات كوحدات عائلية.
  - **التوقف عن ممارسة فصل** الفتيان عن الأمهات وباقي الإخوة في مخيمات الاحتجاز، باستثناء بعض الحالات المبررة بعد إجراء عملية هادفة لتحديد المصالح الفضلى للطفل، وتسهيل التواصل بين أفراد

نفس العائلة. التأكد من أن كل عمليات نقل الأطفال بين المخيمات و"مراكز إعادة التأهيل" والسجون تكون موثقة على نحو مناسب، وفق ما ذكر أعلاه.

- ضمان إجراء تحقيق بشأن كل التقارير ذات المصداقية التي تشير إلى **وفاة أطفال** في مخيمات الاحتجاز و"مراكز إعادة التأهيل" ومرافق الاعتقال؛ وإحاطة الأهالي علما بالوقائع المتصلة بالوفاة والجثة ومكان الدفن، وتقديم كل الوثائق المطلوبة لضمان وحماية الحق في معرفة الحقيقة وجبر الضرر.
- **اتخاذ إجراءات عاجلة** لفائدة كل النساء والأطفال السوريين المُفرج عنهم من المخيمات، **بغرض إعادة إدماجهم** في مواطنهم. القيام حيثما أمكن بدعم الإدماج المحلي في شمال وشرق سوريا بالنسبة للعائلات التي يتعذر عليها العودة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. إشعار الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على نحو ملائم بأية حالات للإفراج عن مواطنين سوريين من مخيم الهول، وإعادة الوثائق المدنية إلى أصحابها.
- **لا ينبغي أبدا أن يتعرض الأطفال للملاحقة القضائية لمجرد الارتباط** بقوة أو مسلحة أو جماعة مسلحة.

التوصيات الموجهة إلى حكومة الجمهورية العربية السورية بشكل خاص:

- **السماح بعودة الأطفال بشكل طوعي وآمن إلى بيوتهم في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة**، بصحبة أمهاتهم وفق ما ذكر أعلاه، وتسهيل إعادة إدماجهم على نحو يشمل السماح بوصول الأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني بشكل غير مُقيد، من أجل مساعدة الأطفال.
- **تسهيل وصول** المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان، لا سيما وكالات الأمم المتحدة، **بشكل غير مُقيد ومنتظم**، بما في ذلك إلى شمال وشرق سوريا.
- تقديم **الدعم المستمر من أجل إعادة** الأطفال الأجانب عبر دمشق.
- تسهيل الإجراءات لفائدة الأطفال القاطنين في الجمهورية العربية السورية من أجل **الحصول بشكل ميسور الكلفة على وثائق رسمية معترف بها**، تشمل سجل الولادة والشهادات التعليمية، مما يسمح بالوصول على نحو كامل وغير مُقيد إلى الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية، والوقاية من التمييز والإقصاء. وقد يشمل ذلك الاعتراف بالوثائق التي تشير إلى الولادة أو أية أحداث بارزة أخرى والتي قد صدرت عن أطراف غير دول، باعتبارها وسيلة إثبات صحيحة إلى جانب إفادات الشهود، من أجل الحصول على وثائق مدنية رسمية؛ إن حيازة وثائق صادرة عن جماعة مسلحة لا ينبغي بأي شكل من الأشكال أن تترتب عنها عواقب سلبية بالنسبة للأطفال.

التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء التي تدعم قوات قسد والإدارة الذاتية أو التي تؤثر عليهما:

- اتخاذ تدابير من أجل ضمان **إجراءات محترِمة للحقوق ومتقيدة بأحكام القانون**، من طرف قوات قسد والإدارة الذاتية، بشكل يتماشى مع التزاماتهما بموجب القانون الإنساني الدولي العرفي والمادة 1 المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام 1949 ومختلف مجموعات القوانين، بما في ذلك من خلال ربط أي دعم لقوات قسد والإدارة الذاتية بشروط متصلة باحترام معايير القانون الدولي، وبإجراء تحقيقات فعلية في سياق إخضاع قواتهما للمساءلة بشأن الانتهاكات المزعومة ضد الأطفال، واتخاذ تدابير داخلية يمكن التحقق منها بشأن الامتثال للقانون الدولي. ويشمل ذلك ضمان عدم حرمان الأفراد من حريتهم بشكل غير قانوني، بما في ذلك من خلال إعادة النظر بشكل منتظم في مسألة احتجازهم لأسباب أمنية ملحة تظل قائمة، وأي إجراء آخر موصى به أعلاه.

التوصيات الموجهة إلى كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- **قيام كل دولة بإعادة كل أطفالها** المحتجزين في شمال وشرق سوريا، بما في ذلك الفتيان المحتجزين بسبب الارتباط المزعوم بتنظيم الدولة وأولئك المتواجدين حاليا في "مراكز إعادة التأهيل"، مع إيلاء الأولوية وفائق العناية للأطفال غير المصحوبين، بشكل يسمح بلمّ شملهم مع أسرهم الموسعة، وإعادة باقي الأطفال بصحبة أمهاتهم، تمشيا مع المصالح الفضلى للطفل.
- اتخاذ إجراءات فورية من أجل تسهيل عملية تسجيل الأطفال الذين ولدوا داخل سوريا من أبوين أجنبيين، بغرض تسهيل إعادتهم **ومنع حالات انعدام الجنسية** التي نشأت أثناء الصراع المسلح.
- تسهيل عملية **إعادة توطين** الأطفال غير المصحوبين وعديمي الجنسية.

- ومن أجل دعم عمليات الإعادة بشكل عام، **التعاون مع الأمم المتحدة من أجل حلول دائمة قائمة على الحقوق،** بما في ذلك من خلال إطار العمل العالمي المشار إليه سابقا، مع مراعاة مبادئ المصالح الفضلى للطفل وعدم الإعادة القسرية.
- ومن أجل مساعدة الأطفال في شمال وشرق سوريا، القيام **بتوفير التمويل المناسب من أجل الاستجابة الإنسانية لفائدة كل الأطفال،** والتي تشمل الخدمات المراعية للجنس وللعمر في مجال الصحة والتعليم والمأوى ومصادر العيش وإعادة الإدماج وبرامج إعادة التأهيل، بما في ذلك برامج التعافي الجسدي والنفسي لفائدة الفتيات والفتيان الناجين من جرائم الفظائع الجماعية، والأنشطة الوقائية الموجهة إلى الأطفال في الاعتقال، وذلك بناء على بيانات مُصنَّفة حسب الجنس والعمر.
- **مواصلة المساعي لتحقيق المساءلة بشأن جرائم تنظيم الدولة** في سوريا، والتي تشمل الاضطهاد الجنساني والجرائم ضد الأطفال.

***